العلمانية كبنية عنصرية في سياق الإسلاموفوبيا
-دراسة حالة فرنسا-.

Secularism as a Structural Racism in the context of Islamophobia
France Case Study

بن ربحة مريم[1].
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
meriembenrebha@hotmail.fr
د. ضيف الله عقيلة.
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
تاريخ الإرسال:2020/09/16* تاريخ القبول:2021/04/04* تاريخ النشر: 2022/06/14

الملخص:

تُعاين هاته المقالة ، العلمانية في فرنسا (اللائكية) وتبحث في الدور الذي تمارسه السلطة في حجب هوية الأفراد المسلمين، وتحييد حضور الدين الإسلامي في المجال العام من خلال استصدار مجموعة من القوانين (مثل قوانين حظر الحجاب) وهذا بدعوى حماية الهوية العلمانية للدولة وحفظ الأمن العام. هاته الدراسة تتجاوز القراءة النظرية والمثالية للعلمانية إلى قراءة واقعية وأكثر تطرفا، تتحول فيها العلمانية من بنية مُساواتية يتمتع فيها جميع المواطنين بذات الحقوق والواجبات، إلى بنية إقصائية تُقصى فيها الهويات البديلة والمختلفة -وفقا لوجهة نظر الدولة-. تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي يتمثل في البحث في الدور الذي لعبته العلمانية في تبرير السياسات المعادية للمسلمين في فرنسا، لتنتهي إلى نتيجة أساسية وهي أن العلمانية الفرنسية تحولت إلى نوع من الأيديولوجيا الهويّاتية، والتي تتوافق تحديدا مع هوية محددة (هوية الرجل الأبيض) موجودة مُسبقا في المجال العام وترفض إستيعاب هويات جديدة أو بديلة.

الكلمات الدالة: العلمانية، الإسلاموفوبيا البنيوية، العنصرية، قوانين حظر الرموز الدينية.

Abstract:

This article focuses on the secularism in France and examines the role of the authority in exclusion the identity of Muslim, and neutralizing the presence of the Islamic religion in the public domain by issuing a set of laws (such as The French Law Banning Religious Symbols). This study going beyond the theoretical and ideal reading of secularism into a realistic and more extreme reading, in which secularism transforms from an egalitarian structure in which all citizens enjoy the same rights and duties, to an exclusionary structure in which alternative and different identities are excluded - according to the state's viewpoint.– The main Research question researching the role that secularism played in justifying anti-Muslim policies in France. In the result, the French secularism has turned into a kind of identity ideology, which is specifically compatible with a specific identity (the identity of the white man) already present in The public sphere and refuses to accommodate new or alternative identities.

Key Words: Secularism, structural Islamophobia, racism, The French Law Banning Religious Symbols.

[1] المؤلف المرسل.

مقدمة:

يُمكن أن يُنظَر إلى النظام العلماني Laïcité الجديد الذي تم توطيده في فرنسا منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، على أنه تهديد لحقوق الإنسان؛ وهذا راجع لكونه يفسد الكثير من المقدمات الليبرالية التي ترتبط بها السياسات الملتزمة بنموذج حقوق الإنسان. بدلاً من ذلك، فهو يفرض وجهة نظر معينة للهوية "القومية" أو "الجمهورية". أصر السياسي فرانسوا بروان François Baroin[2] على أن العلمانية كانت "إلى حد ما، لا تتوافق مع حقوق الإنسان"[3]. وهذا يشتمل على التحول الذي حدث من نظام علماني متوافق مع حقوق الإنسان؛ حيث يكون جميع الأفراد على قدم المساواة بغض النظر عن دينهم أومعتقداتهم الثقافية، إلى نظام، تصبح فيه العلمانية دفاعًا عن هوية ثقافية وسياسية معينة. لذلك لابد من التمييز بين علمانية 1905 التاريخية وبين العلمانية الجديدة التي أحدثت شرخا وكسرا اجتماعيا في بنية المجتمع الفرنسي المتكون من ثقافات وتلوينات إثنية ودينية متعددة، وانحرفت من علمنّة السياسة إلى علمنّة المجتمع. تحاول هاته المقالة، البحث في الدور الذي تمارسه العلمانية (اللائكية) في تبرير الإسلاموفوبيا البنيويةStructural Islamophobia ، والبحث في الكيفية التي أسهمت فيها العلمانية في فرنسا، في تبرير السياسات المعادية للمسلمين، من خلال استصدار كم هائل من القوانين التضيقية على المسلمين، أبرزها قانون الحجاب، والتي تدفعهم قصرا لإخفاء هويتهم الإسلامية وتبني الهوية العلمانية للدولة. لمعالجة الموضوع، نقترح صياغة التساؤل الرئيسي التالي: كيف تساهم العلمانية في تبرير السياسات المعادية للإسلام في فرنسا؟. تساؤلنا الرئيسي تتخله الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يُمكن ضبط وإيجاد تعريف محدد للعلمانية؟
- هل انعكس الصراع التاريخي بين "الدولة والكنيسة" ، على حاضر فرنسا وعلاقتها بالأديان؟
- لماذا العلمانية تعتبر –إلى حد ما- متوافقة مع الديانة المسيحية وغير متوافقة مع الديانة الإسلامية؟. للإحاطة بجوانب الموضوع، نبحث في صحة الفرضيات التالية:

- غياب تعريف محدد للعلمانية، أسهم في وجود عدة قراءات لها، المعتدلة منها والمتطرفة.
- تعتبر العلاقة التاريخية الصراعية بين الدولة والكنيسة، عاملا أساسيا في بناء التصور السلبي الفرنسي تجاه الأديان.
- العلمانية هي تعبير عن أيديولوجيا هوياتية، تتوافق تحديدا مع هوية مسيحية/ يهودية موجودة مُسبقا في المجال العام.

نشير إلى أننا اعتمدنا في دراستنا على المنهج القانوني، وهذا لمعالجة الإطار القانوني المؤطر للعلمانية لاسيما مفهوم العلمانية (اللائكية) كما صاغه الدستور الفرنسي، إلى جانب إبراز القوانين والتشريعات الفرنسية المُشرعة للإسلاموفوبيا البُنيوية لاسيما قانون حظر الحجاب.

المحور الأول: دراسة مفاهيمية للإسلاموفوبيا البنيوية والعلمانية.

أولا: مفهوم الإسلاموفوبيا البُنيوية.

ليست الإسلاموفوبيا مجموعة من الحوادث العشوائية، العرضية أو اللاتاريخية التي ينسجها معارضو العنصرية معا تحت عنوان واحد، بأسلوب تآمري بسبب إصابتهم بجنون الإرتياب، أو بهدف إعطاء الأولوية لشواغل

[2] سياسي يميني طلب منه في عام 2003 رئيس الوزراء آنذاك جان بيير رافاران Jean-Pierre Raffarin كتابة تقرير عن العلمانية الفرنسية.

[3] Stéphanie Hennette Vauchez, (June 2017), "Is French laïcité Still Liberal? The Republican Project under Pressure (2004–15)", Human Rights Law Review, Volume 17, Issue 2, p.312.

المسلمين على حساب القضايا الملحة والطارئة الأخرى؛ بل على العكس. يجب اعتبار رهاب الإسلام حربا مؤسساتية، وهيكلية، ونظامية على المسلمين وأيا من يُعتبر مرتبطا بالإسلام والمسلمين وقضاياهم. وبالتالي تشكل الإسلاموفوبيا شكلا نظاميا من العنصرية والتمييز العنصري.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المجهود المكثف الذي بذل من أجل تعريف الإسلاموفوبيا، فإن معظم التعريفات التي تستخدم المصطلح تشير إلى المشاعر والأفعال المعادية للإسلام، لكنها تتجاهل الدور الذي تلعبه النخب الغربية (السياسيون، الإعلام،..الخ) في صناعة العداء. في إطار مقالنا، نقترح تعريف إجرائي للإسلاموفوبيا : ((الإسلاموفوبيا بناء عنصري بامتياز، وصناعة غربية بامتياز، تستهدف مظاهر الهوية الإسلامية أو ما تُعتبر هوية إسلامية)). نشير إلى أن التعريف المُعتمد يوضح ثلاث نقاط أساسية في الإسلاموفوبيا، وهي؛ اعتبارها شكلا من أشكال العنصرية، وتوضيح الضحية والجاني.

في إطار مقالتنا، سنتجه للتركيز على النوع الأكثر خطورة من الإسلاموفوبيا وهي الإسلاموفوبيا التي تتجه من "أعلى إلى أسفل" (الإسلاموفوبيا البنيوية) Structural Islamophobia؛ والأكثر من ذلك، البحث في نوع الخطاب واللغة المستخدمة، التي يلجأ إليها عنصريو الطبقة المهيمنة اليوم، لتبرير الممارسات التمييزية ضد المواطنين المسلمين. وكما أوضح عالم الإجتماع الفرنسي، بيير بورديو Pierre Bourdieu : ((يقدم جميع عنصريي العالم أنفسهم، اليوم، وكأنهم في حالة دفاع شرعي عن النفس، مهددين من المهاجرين والبطالة وانعدام الأمن الذي يربطه العنصريون بالمهاجرين والمسلمين)). وعلى الرغم من تعدد اللغات الخطابية والحجج المقرونة بكراهية الإسلام والتي تدفع نحو مزيد من السياسات التضييقية على الأقليات المسلمة في الغرب، فضلنا في هذا المقال، التركيز على الكيفية التي يتم من خلالها توظيف العلمانية من قبل السلطة الفرنسية، لتتحول إلى بنية عنصرية، ولكن خارجها يبقى حداثيًا، براقًا.

يقدم الأستاذ خالد بيضون[4] في مقاله "رهاب الإسلام: نحو تعريف قانوني وإطار عمل"، الذي نشر على موقع "كولومبيا لو ريفيو" Columbia Law Review بتاريخ نوفمبر 2016، الإسلاموفوبيا في ثلاثة أبعاد: إسلاموفوبيا الأفراد، الإسلاموفوبيا الهيكلية، وخطاب يقوم من خلاله البعدان السابقان بدور التعبئة لبعضهما البعض وشحن الكراهية ضد الآخر المسلم[5]. التعاريف الأكثر شيوعا للإسلاموفوبيا، تكشف تركيزا واضحا على إسلاموفوبيا الأفراد، وتحصرها في جرائم الكراهية أو التمييز العنصري الممارس ضد العرب والمسلمين من طرف أرباب العمل، أو من طرف المعلمين في المدارس،.. الخ. هذا النوع من التعاريف، لا يفسر فعلا دور المؤسسات القانونية والجهات الفاعلة الحكومية في إفساح المجال أمام "التحيز، التمييز والتهميش والإقصاء"، ولا تبرز كونه سلوكا استراتيجيا تنتهجه الدولة لتحقيق مصالحها[6]. صحيح أن العنصرية تمارس وتختبر على المستوى الفردي، لكن حصرُ فهمنا لها بجرائم الكراهية والإعتداءات المصغرة يعني إغفال دور الهياكل المؤسساتية التي تمارس العنصرية والتمييز[7].

تتجلى العنصرية اليوم في النظام السياسي للدولة، وهي تتميز بديمومتها وثباتها وارتباطها الجوهري ببنى السلطة. يعتبر ممارسو هذا الشكل من العنصرية الأقرب إلى المذهب النفعي؛ فالعنصرية تخدم مصالح انتخابية، لاسيما إذا وجد زعيم أو حزب في إقصاء إحدى الأقليات وإلصاق صفة الشر بها جائزة سياسية له.[8]وكما يتضح، فإن النخب السياسية اليوم، قد تخلت عن لغة "التفوق العرقي" القديمة واعتمدت لغة ديموقراطية، في ظاهرها، تتحدث عن الاختلاف الثقافي. ووفقا لهذه اللغة الخطابية الجديد، فإن المجموعات التي كان يُشار إليها في السابق باسم الفئات التي تنتمي إلى "أعراق دونية" ومختلفة، يقال عنها اليوم إنها صاحبة ثقافات تتعارض والثقافة

---

[4]هو أستاذ مساعد في القانون في كلية جامعة ديترويت ميرسي وعضو في هيئة التدريس التابعة لجامعة كاليفورنيا.

[5] Khaled A. Beydoun, "Islamophobia: Toward a Legal Definition and Framework", Columbia Law Review, available on: https://2u.pw/c4NA6 , (access date: 5 July 2020)

[6]خالد بيضون، (ماي 2018)، "الإسلاموفوبيا: نحو تعريف قانوني وإطار عمل"، مجموعة مؤلفين، مكافحة صناعة رهاب الإسلام: نحو استراتيجيات أكثر فعالية، مركز كارتر، ص31.

[7]ديبا كومار، (ماي 2018)، "توسيع نطاق تعريف الإسلاموفوبيا: الأيديولوجية، الهيمنة والحرب الإرهاب"، مجموعة مؤلفين، مكافحة صناعة رهاب الإسلام: نحو استراتيجيات أكثر فعالية، مركز كارتر، ص61.

[8]مروان محمد، (ماي 2018)، "أربعة دروس نتعلمها من فرنسا لمكافحة الإسلاموفوبيا على مستوى السياسات"، مجموعة مؤلفين، مكافحة صناعة رهاب الإسلام: نحو استراتيجيات أكثر فعالية، مركز كارتر، ص55.

السائدة. وهذا التحول القائم على مجرد استبدال كلمة "عرق" بكلمة "ثقافة"، لم يمس فكرة الترتيب الهرمي للبشر التي تنطوي عليها نظريات وإيديولوجيات العرق[9].

ثانيا: مفهوم العلمانية.

من المسلمات التي يطرحها مبدأ العلمانية secularism ، أن الإنسان هو في الأساس كائن حر يستطيع أن يتمتع بحريته بفضل عقله وروحه النقدية. أما على المستوى السياسي، فتشدد العلمانية على أن بناء "المدينة" يجب أن يقوم على العقل، وبالتالي ليس على الأديان التي تتخذ الإيمان عمادا لها (الإيمان الفردي بوجه خاص) والتي ليس من المفترض أن تؤسس للحياة الإجتماعية. من هذا المنطلق، يبدو مبدأ العلمانية مرتبطا بشكل من أشكال الفلسفة[10]. أي أن الفكرة تفهم على وجهين: الأول عدم إخضاع الفعاليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لاحتكار سلطة دينية لها مؤسساتها البيروقراطية المستقلة عن المجتمع (إداريا وماليا) ولها أسس سيادة متميزة ومختصة بذاتها. والثاني فصل الدين عن المجتمع، أو فصل المبادئ الدينية عن الحياة، أو حجب الأسس الأخلاقية من أن يكون لها كلمة في إدارة شؤون الناس[11].

تقضي العلمانية إجراءات تشريعية وقانونية، تسمح للمواطنين بالتعبير بحرية عن خيارهم الروحي الذي يبقى شأنا خاصا بالفرد في المجتمع العلماني. وفيه يستطيع الجميع الإعتراف ببعضهم البعض، دون أن تدعي أي جماعة –حتى لو كانت تمثل الأغلبية في المجتمع- بأنها تتحدث باسم هذا المجتمع؛ وبالتالي، فهي لا تستطيع الإدعاء بأن لها الحق في احتكار كامل الفضاء العام، فالحياد الديني للدولة العلمانية في المجتمع العلماني لا يعني أنها أهملت القيم الأخلاقية، بل على العكس تماما فهي قد اختارت حرية المعتقد والمساواة في الحقوق للجميع. والفضاء العلماني ليس انحيازا للتعددية الدينية ولا للأحادية، إنه فضاء لا ديني. يتضمن تعريفا غير عنصري للمواطنة، كونها رابطا من الحقوق والواجبات المتبادلة للأفراد، بغض النظر عن الدين والجنس واللون والقومية وغير ذلك من الأمور التمييزية[12].وهكذا تضمن الجمهورية العلمانية حق الفرد بممارسة كل حقوقه المدنية بغض النظر عن معتقداته وتوجهاته.

المحور الثاني: العلمانية كتبرير للسياسات المُعادية للمسلمين.

أولا: العلمانية الحازمة والإستثناء الفرنسي.

يميز الباحث التركي "أحمد كورو" في كتابه "العلمانية وسياسة الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا وتركيا"، بين نوعين من العلمانية؛ "العلمانية السلبية" Passive secularism المتسامحة مع الدين المتجسدة في النموذج الأمريكي والعلمانية الحازمة Strict secularism المعادية للدين تجسدها حالة فرنسا. تؤدي العلمانية الحازمة في الدولة دورا حازما في استبعاد الدين من المحيط العام وحصره في نطاق المحيط الخاص، في حين تتطلب العلمانية السلبية، أن يكون الدور الذي تؤديه الدولة دورا سلبيا يفسح المجال أمام فكرة ظهور الدين على المستوى العام[13].

---

[9]الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة، البند 2 من جدول الأعمال المؤقت، تنفيذ قرار الجمعية العامة 251/60، المؤرخ 15 مارس 2006 المعنون، البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه، 25 مارس 2007، ص 5.

[10]لوران غريزون، (شتاء 2016)، "حكاية العلمانية: الجذور التاريخية والتحديات"، ترجمة منار درويش، مجلة الإستغراب، ص341.

[11] ممدوح الشيخ، (2011)، ما وراء الحرب الأوروبية على الحجاب والنقاب: الإسلام في مرمى نيران العلمانية الفرنسية، لبنان: مكتبة بيروت، ص40.

[12] ريم منصور الأطرش، (2017)، "العلمانية"، مجلة أوراق دمشق، العدد الثالث، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ص7.

[13]أحمد ت. كورو، (2009)، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا، ترجمة ندى السيد، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص33.

تمثل فرنسا النموذج الأساسي للعلمانية الحازمة. يُعرّف الدستور الفرنسي، الدولة الفرنسية بأنها دولة لائكية، وهذا تعبيرا عن السياسة التي أقرت في عام 1905 وأصبحت مرادفا لكلمة "جمهورية"Republic ، أي أنها ذات نظام ديموقراطي؛ ((فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة، وعلمانية، وديموقراطية واجتماعية. وتضمن المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الدين. وتحترم جميع المعتقدات، ويقوم تنظيمها على اللامركزية)). (المادة الأولى من الدستور الفرنسي)[14].

يعتبر قانون 1905 ذا قيمة أسطورية ومؤسسا وثابتا وخالدا، لارتباطه بالجمهورية فهو يكرس الفصل بين السياسة والدين وهو أحد مظاهر التعارض بين الجمهورية والملكية، ولهذا السبب فإن المساس بالمواد المشكلة لهذا القانون، يمثل بالنسبة للكثير من الفرنسيين إعادة نظر لفكرة الجمهورية القائمة على استقلالية قواعد الحياة العامة عن الدين[15]. ومن المهم أن نشير إلى أن قانون 1905 ليس بحال من الأحوال معاديا للدين، وقد بني حول ثلاثة مبادئ أساسية؛ تتمثل في: حرية الضمير ، فصل الدولة عن الكنائس والاحترام المتساوي لجميع الأديان والمعتقدات، ومع ذلك، يجب فهم هذه المبادئ في السياق التاريخ الذي نشأ فيه، وهو محاولة الحد من تأثير الكنيسة الكاثوليكية في الشؤون العامة، وهيمنتها في الواقع.[16]

ترتبط العلمانية في فرنسا بسياق تاريخي وسياسي محدد: إرادة فك ارتباط الدولة والمجتمع من تأثير الكنيسة الكاثوليكية، أكثر من التحرر من الدين بوجه عام[17]. انقسمت فكرة الجمهورية العلمانية، في بداياتها، بين اتجاهين متعارضين –الإصرار على انسحاب الدولة من جميع الأمور التي تمت إلى الدين بصلة، وبين لائكية متطرفة تقصي الدين وتعاديه[18]. ولم يكن هذا الفصل في تطبيقه قائما على التراضي بين السلطات الكنسية والسلطات المدنية، بل على التضاد العنفي بين السلطتين باعتبارها الثنائية القائمة بين العقلانية واللاعقلانية، والظلامية مقابل التنوير والتقليد مقابل الحداثة، والتخلف مقابل النمو[19]. فما العلمانية الفرنسية، تاريخيا، إلا قضية بين الدولة الجمهورية والكنيسة الكاثوليكية، التي قامت على أساس العداء للإكليروسيه، وعلى ذلك فهي علمانية قتال والتي نجدها اليوم ثانية في السجال الدائر بشأن الإسلام.

يرى المفكر والفيلسوف الكندي تشارلز تيلر Charles Taylor, أن للهوس بالدين، جذورا إبستمولوجية أعمق في "أسطورة" التنوير، وهي أسطورة تعزل العقل المتشكل على نحو لاديني جانبا، بوصفه يستحق مكانة خاصة ومتميزة، بينما ترى في النتائج ذات السند الديني أنها مريبة، وهي لا تكون مقنعة في نهاية المطاف إلا لمن يقبل بالفعل العقائد المعنية[20]. تهتم فرنسا في المقام الأول بكيفية حماية الدولة والمجتمع من الدين، هذا يختلف عن المنظور الأمريكي الذي يهتم بحماية الدين من الدولة. يتماشى نهج فرنسا وفلسفتها مع نهج فلاسفة الأنوار (هوبز وروسو، نيتشيه،..الخ)، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بدفع الدين كليًا، أو طرد أي دين يُعلّم عقيدة تتعارض مع عقيدة الدولة[21].

إن السعي إلى تعيين الدين بوصفه يمتلك نزوعا أصليا لانتاج العنف، هو واحد من الأساطير المؤسسة لشرعية الدولة القومية الليبرالية في المجتمعات التي يطلق عليها "غربية". فالغرب يدّعي أنه تعلم درس الحكمة من

---

[14] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل، الدورة الثانية، جنيف، 5-16 ماي 2008. تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 حول فرنسا، ص7.

[15] عبد النور نابت، (2012)، "الإسلام واللائكية في الخطاب الفلسفي الفرنسي المعاصر"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، ص110.

[16] Patrick Weil, "Why The French Laicité Is Liberal?",Cardozo Law Review,Vol. 30, available on: http://www.patrick-weil.fr/cgi-sys/suspendedpage.cgi, (access date: 18June 2020)

[17] أوليفييه روا، (2016)، الإسلام والعلمانية، ترجمة صالح الأشمر، بيروت: دار الساقي، ص38.

[18] طلال أسد، (صيف 2017)، "العلمانية الفرنسية والحجاب الإسلامي"، ترجمة هبة ناصر، مجلة الإستغراب، ص115.

[19] عاطف عطية، (شتاء 2016)، "الغرب والآخر: منطق التداخل بين العلمنة والهيمنة"، مجلة الإستغراب، ص79.

[20] يورغن هابرماس وآخرون، (2013)، قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ص28.

[21] Sarah Nirenberg, (2012), "The Resurgence of Secularism: Hostility Towards Religion in The United States and France", Washington University Jurisprudence Review, Volume 5, Issue1, p.160.

الحروب الدينية، بينما لم يتعلم المسلمون هذا الدرس[22]. إن أسطورة العنف الديني تساعد في تأسيس فكرة الآخر الديني ومن ثم تهميشه، حيث يصبح الميل للتعصب هو الوجه المقابل للذات العقلانية، الحريصة على السلام والعلمانية. تستعمل هذه الأسطورة في السياسات الداخلية لشرعنة (إضفاء الشرعية) تهميش أنواع معينة من الجماعات والممارسات الموصوفة ب(الدينية)، في الوقت الذي تصادق فيه على احتكار الدولة القومية لاستعداد مواطنيها للتضحية والقتل. على مستوى السياسة الخارجية، تستخدم أسطورة العنف الديني لقولبة الأنظمة الإجتماعية غير العلمانية، بالأخص المجتمعات المسلمة، في قالب "الشرير"؛ فهم لم يتعلموا بعد ضرورة نزع الآثار الخطيرة للدين من الحيز السياسي، ومن ثم فإن عنفهم غير عقلاني ومتعصب. أما العنف العلماني فهو عنف عقلاني، يسعى للسلام، وهو مع الأسف عنف ضروري لاحتواء عنفهم[23].

ثانيا: الإسلام والعلمانية: سَردية عدم التوافق.

في مشهد ديني مختلف عن ذلك الذي كان موجودا، عند تمرير قانون 1905. بات الإسلام يحتل المرتبة الثانية في الجمهورية الفرنسية بعد الديانة الكاثوليكية، يقدر عدد المسلمين في فرنسا بستة ملايين مسلم وبعض المصادر تقول سبعة ملايين[24].

خلال مائة سنة الماضية أصبح يُنظر إلى الإسلام على أنه أكبر تحدٍ للنموذج العلماني للبلاد[25]، يطرح الفيلسوف الفرنسي "ايف شارل زاركا" Yves Charles Zarka، تساءلا حول "هل يجب تعديل قانون 1905 الخاص بالفصل بين الكنائس والدولة؟". هذا السؤال مهم جدا لأن خصوصية المؤسسة الجمهورية الفرنسية هي محل تساؤل بعد التغيرات التي طرأت في المجتمع الفرنسي حول العلاقات بين الأديان والسياسة وبالأخص وضع الطوائف الدينية القديمة منها والجديدة. لقد تغيرت البنية الدينية لفرنسا منذ قرن، ولهذا فإن أسباب وضع قانون الفصل عام 1905 يختلف عن الوضع الحالي، ففي 1905 كان الأمر متعلقا بوضع تشريع يحقق استقلالية للجمهورية اللائكية أمام المذهب الكاثوليكي لا أكثر، أما حاليا فإلى جانب المسيحية يحتل الإسلام المرتبة الثانية في فرنسا من حيث عدد معتنقيه[26].

أهم الإشكالات المطروحة؛ هي أن الإسلام يعارض فكرة الفصل القائم بين الدين والدولة، فالدين يدخل في جل تفاصيل الحياة السياسية، الاقتصادية والإجتماعية للفرد المسلم، وهو ما يتعارض مع مبدأ التمييز بين الروحي والزماني أو الفصل بين المجال العام والمجال الخاص الذي تقوم عليه اللائكية.[27] إن العلمانية الفرنسية تشدد على الفصل بين المجال الخاص الذي يفترض أن الدين عنصر من عناصره، والمجال العام. ووفق لمبدأ العلمانية يتعين على الأفراد أن يتخلصوا داخل نطاق المجال العام من خصوصياتهم الدينية والعرقية، وهو ما يكفل المساواة بين الأفراد باعتبارهم مواطنين إزاء الدولة[28]. أما ثاني الإشكالات، هي تلك النمطية التي تختزل "المسلم الفرنسي" إلى "مسلم" فقط؛ وتصوره، على أنه يعيش حالة صراع بين هويتين متناقضتين، تكون الغلبة فيها –دائما- لهويته الإسلامية الدينية على حساب هوية الدولة، مما يمنع إندماجه ويعزز من عزلته. وهو ما يشيعه خطاب اليمين المتطرف في فرنسا -وحتى الأحزاب التقليدية الأخرى- عن رفض هؤلاء الشباب وخاصة من أصول مغاربية تبني النظام العلماني للدولة. وفي والواقع إن ما يرفضه هؤلاء الشباب هو سياسة الإنصهارPolitique d'assimilation والتخلي عن هوياتهم الأصلية لصالح الهوية الفرنسية.

إن الكثير من الدراسات التي أجريت بشأن الوجود الإسلامي في الغرب أشارت إلى أن الكثير من المسلمين هناك اندمجوا جيدا في المجتمعات التي انتقلوا إليها؛ وأنه في الوقت الذين يرفض فيه المهاجرون التخلي عن ثقافة

---

[22] وليام ت.كافانو، (2017)، كتاب أسطورة العنف الديني: الإيديولوجيا العلمانية وجذور الصراع الحديث، ترجمة أسامة غاوجي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص292.

[23] وليام ت.كافانو، (2017)، مرجع سابق، ص8.

[24] انجمار كارلسون، (2003)، الإسلام وأوروبا: تعايش أم مجابهة، ترجمة سمير بوتاني، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية، ص127.

[25] Patrick Weil, "Why The French Laicité Is Liberal?", op.cit.

[26] عبد النور نابت، "الإسلام واللائكية في الخطاب الفلسفي الفرنسي المعاصر"، مرجع سابق، ص 106.

[27] عبد النور نابت، "الإسلام واللائكية في الخطاب الفلسفي الفرنسي المعاصر"، مرجع سابق، ص106.

[28] عبد العزيز بن عثمان التويجري، (2008)، صورة الإسلام والمسلمين في السياسات التربوية والثقافية في أوروبا: إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والمانيا واسبانيا نموذجا، الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص49.

آبائهم، نجدهم يمتلكون الرغبة في امتلاك الثقافة الفرنسية والتوفيق بين الهوية الأصلية والهوية الفرنسية[29]. يواجه جان بيمان Beaman، في دراسته للإسلام والجيل الثاني من المهاجرين القادمين من الشمال الإفريقي في فرنسا، الفكرة السائدة بأن المسلمين الفرنسيين يشكلون عقبة أمام الإندماج أو لا يتفقون مع المثل العليا للجمهورية الفرنسية العلمانية. أجرى بيمان، إثنوغرافيا على 45 مهاجرا مغربيا إلى فرنسا، وركزت أسئلته على ممارساتهم الدينية، وفهمهم لدرجة التهميش، وكيفية ترابط الممارسات الدينية بالتهميش. ويرى المجيبون أن التدين ليس الصراع مع هويتهم الفرنسية بل بالأحرى، يعتبرونه داعما لها. وقد استخدم بيمان أحد الإجابات كعنوان لمقالته وهي أنهم يعتبرون أنفسهم "فرنسيين كأي شخص آخر".[30] عالم الأنثروبولوجيا ستيفين كيتونSteven Caton هو الآخر، أجرى دراسة إثنوغرافية في ضواحي فرنسا؛ ركزت الدراسة على الكيفية التي تَتبّني فيها هويات الفتيات المسلمات، وقد شملت الدراسة السنوات من عام 1995 إلى عام 2004 (تم إجراؤه قبل صدور قانون حظر الحجاب). خلص الباحث إلى أن الفتيات المسلمات لم ترفضن الإندماج بل الفرنسيين هم الذي رفضوا إندماجهن عبر عملية الإقصاء الإجتماعي. وأشار الباحث إلى أن قانون حظر الحجاب في المدارس العامة كان بمثابة استراتيجية لإدماج المسلمين بالقوة في قيم فرنسا؛ في حين أن المسلمات كن بالأصل مندمجات[31].

تحدد السلطة الفرنسية، الإسلام كآخر غريب مستعصي على العلمنة والإندماج، وباسم هذا الإستعصاء على الذوبان في النموذج اللائكي للجمهورية، يتم فرض قوانين تساهم أو تُجبر المسلمين على تقبل مبادئ وقيم الدولة الفرنسية. إن الإتخاذ المتعمد للقيم الليبرالية كمرجعية؛ مثل قيم المساواة بين الجنسيين وحرية التعبير..الخ، جعل انتقاد الإسلام مقبولا وبراقا، وهو ما سمح بوجود ذلك النوع من الإجراءات والتشريعات المتشددة ضد المسلمين وممارساتهم الحرة للدين. الخطاب الذي يصور المسلمين على أنهم ضد العلمانية أو يشكلون خطرا عليها، هو خطاب عنصري، ينظر إلى العلمانية على أنها عملية إقصاء كل ما هو مختلف داخل المجال العام، وفي حقيقة الأمر، يُفترضُ أن يُنظر إلى العلمانية (بحسب قانون 1905) كأداة محايدة، يتم من خلالها إدارة التنوع والتعددية بشكل سلمي وعادل.

المحور الثالث: المسلمون في فرنسا: الحجاب وجدل الهوية الوطنية.

أولا: دور العلمانية في إقصاء الحجاب من المجال العام.

في وقت مبكر من عام 2004 ، وتحت شعار الدعوة لحياد الدولة و الحفاظ على الهوية العلمانية للجمهورية، فرضت فرنسا حظراً على ارتداء الرموز الدينية في المدارس الحكومية. على الرغم من أن هذا الحظر شمل مختلف الأقليات الدينية الموجودة في فرنسا، إلا أن القانون كان يستهدف بدرجة أولى النساء المسلمات، وليس من الغريب أن يشار إليه بانتظام في كل من الخطاب العام والسياسي باسم "قانون الحجاب". استمرت الدولة الفرنسية في إصدار القوانين التي تحظر الزي الإسلامي، فمن حظر الحجاب في المدارس العامة (القانون لا يشمل الجامعات) إلى قانون حظر النقاب في 2010، ومؤخرا كانت هناك محاولات لاستصدار قانون يحظر ارتداء البوركيني، وهو لباس سباحة يغطي كامل الجسم ترتديه بعض النساء المسلمات، في عدد من البلديات الفرنسية في عام 2016.

يمثل الحجاب الذي ترتديه التلميذات المسلمات رمزا للعديد من أبعاد الحياة الإجتماعية والدينية للمهاجرين المسلمين وأولادهم التي يعارضها العلمانيون[32]. فهو يحمل لدى غالبية الأوروبيين معنيين: الرمزية التفاخرية والعزل الجنسي. وهو يمثل دلالة –بحسب الطرح الفرنسي- على أن المهاجرين، وعلى الرغم من مرور أربع أجيال لم يستطيعوا بعد الإندماج في النموذج اللائكي الفرنسي، لأنهم ببساطة لم يقبلوا التخلي عن شعائرهم الدينية والتي تظهر بوضوح في المجال العام المرئي الفرنسي. المشكلة الأساسية هي أن المجال العام وكما تحدده الدولة

[29] عزام أمين، (خريف 2015)، "التكيف الإجتماعي والهوية العرقية لدى الشباب من أصول عربية مغاربية في فرنسا: حين يكون العنف استراتيجيا هوياتية"، مجلة عمران، العدد 14، ص25.

[30] ساري حنفي، (2018)، المعيارية في دراسات الهجرة، مركز نهوض للداراسات والنشر، ص14.

[31] Noura Ahmed, (April 2017), Unveiled: France's Inability to Accept Islam, A Thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, Arizona State University, p.45.

[32] طلال أسد، "العلمانية الفرنسية والحجاب الإسلامي"، مرجع سابق، ص115.

العلمانية، لا يفترض به أن يكون فضاءا "لا دينيا" أي خاليا من الدين، بل أن يكون فضاءا تعدديا، تحافظ فيه الدولة على الحياد، وفي ذات الوقت، تقوم بحماية التنوع الديني والثقافي، ذلك أن التنوع الثقافي، حاجة أخلاقية، يُمارِس من خلالها المواطنون الحياة وفقاً لمعتقداتهم وقيمهم المختلف[33]. يقول الكاتب الفرنسي تزيفتان تودوروف Tzvetan Todorov في كتابه "الخوف من البرابرة: ما وراء صدام الحضارات": ((من المفروض أن مبدأ العلمانية يتيح القيام بخطوة إضافية؛ لا يتوجب على الديانات أن تتسامح الواحدة مع الأخرى فحسب، وإنما تكلف مرجعية غيردينية، التي هي الدولة، لكي تؤمن توزع هذه الديانات في الفضاء العام، وتضمن بالإضافة إلى ذلك أن يحظى كل مواطن بنطاق شخصي لا يخضع لرقابة الدولة، هي بالذات، ولا لرقابة السلطة الدينية))[34].

بدأ النقاش حول الحجاب في فرنسا عام 1989 على خلفية طرد ثلاث طالبات مغربيات من معهد كابريال هافاز Gabriel Havez في ضواحي باريس، بعدما رفض مدير المدرسة قبولهن بالحجاب كونه يمثل تحديا صريحا لعلمانية الدولة. ألقت قضية الحجاب الأولى لعام 1989 النقاش، على تعارض عنصرين ألا وهما: الطابع العلماني للمدارس الحكومية، وارتداء رمزي ديني. فهل يجب السماح بإدخال شعارات تنتمي إلى الكنيسة إلى المدارس الحكومية؟ يبرز ههنا موقفان؛ الأول يستند إلى علمانية متشددة وإلى مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، رافضا "الحجاب" بشكل قاطع في المدارس، ومؤكدا على أن دور المدرسة هو تجاوز الخاصيات الثقافية والفوارق الإجتماعية داخل الجمهورية. أما الثاني فيستند إلى نوع من الحيادية حيث يقبل الحجاب الإسلامي، معتبرا أن ذلك يتعلق بمسألة التمايز الثقافي والإنتماء إلى المجتمع أكثر منه بمسألة التشدد الديني، وبالتالي فهو لا يؤثر على التنظيم العام للمدارس.[35]

وضع السجال حول الحجاب على طاولة البحث في فرنسا مجددا عام 2003 على خلفية حوادث اجتماعية عدة. أراد الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac التحقيق فيما إذا كانت الرموز الدينية (الحجاب على وجه الخصوص) متوافقة مع العلمانية، فتم تشكيل لجنة "ستازي" Commission Stasi، وهي لجنة تضم علماء ومفكرين متخصصين في قضايا المجتمع المدني، بالإضافة إلى موظفين وبرلمانيين يمثلون مختلف الأحزاب، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. أشارت اللجنة في تقريرها، أن مبدأ العلمانية الفرنسية يتعرض لضغوط كبيرة في بعض مرافق الدول، وتحديداً في المدارس وأماكن العمل من قبل البعض، الذين يحاول التمسك بمعتقداتهم الدينية في تلك الأماكن[36]. ودعا التقرير إلى تطبيق مبدأ العلمانية في الجمهورية الفرنسية، وطالب بسنّ قانون يشدد على علمانية المدارس وحيادها ويمنع كل الرموز الدينية الواضحة في المدارس والدوائر الحكومية والبلدية والمستشفيات العامة، بما في ذلك الحجاب والقلنسوة اليهودية والصلبان الكبيرة والألبسة، وكل ما يمكن أن يدلل على انتماء ديني أو سياسي[37]. افترض الموقف المهيمن في هذا الجدال أنه إذا حصل نزاع بين المبادئ الدستورية، فإن حق الدولة في الدفاع عن هويتها يتفوق على كل الحقوق الأخرى. لقد تم التعبير عن الهوية المنيعة للدولة عبر تلك الصور المحددة، بالإضافة إلى تلك التي تدل على الأفراد النظريين الذين تمثلهم والذين بدورهم عليهم إطاعتها بشكل غير مشروط، واعتبر الحجاب الإسلامي الذي ترتديه النساء المسلمات رمزا دينيا يتعارض مع الهوية العلمانية للجمهورية الفرنسية[38].

إن حماية الحق بالحرية الدينية لكافة الطلاب لا يُضعف العلمانية في المدارس. بل على العكس، إذ أن الحرية الدينية تُظهر احترام التعدد الديني، وهي رسالة متّسقة تماماً مع الحفاظ على الفصل الصارم بين المؤسسات العامة وأي تعاليم دينية محدّدة .إن حظر الرموز الدينية الظاهرة، حتى وإن صيغ بعبارات محايدة، سيؤثّر على البنات المسلمات أكثر بكثير من غيرهن، لذلك فهو يشكّل انتهاكاً للمواد المناهضة للتمييز في القانون الدولي

---

[33] رشا زين الدين، (شتاء 2016)، "تايلور وماكلور في "العلمانية وحرية الضمير": كيف ينبغي للدولة أن تتعامل مع القيم؟"، مجلة استغراب، ص364.

[34] تزفيتان تودوروف، (2008)، الخوف من البرابرة: ما وراء صدام الحضارات، ترجمة جان ماجد جبور، الإمارات العربية المتحدة: كلمة، ص184.

[35] لوران غريزون، (شتاء 2016)، "حكاية العلمانية: الجذور التاريخية والتحديات"، ترجمة منار درويش، مجلة الإستغراب، ص351.

[36] عامر فاخوري، (سبتمبر 2014)، "حظر الرموز الدينية في فرنسا: بين مطرقة العلمانية ومبادئ حقوق الإنسان"، العدد3، المجلد 20، ص5.

[37] ريتا فرج، "الجيل الثاني من الاوروبيين المسلمين: توليفات بين الدين والحداثة"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، أطلع عليه على الموقع:https://2u.pw/WOQe0

[38] طلال أسد، "العلمانية الفرنسية والحجاب الإسلامي"، مرجع سابق، ص110.

لحقوق الإنسان، وانتهاكاً للحق بتكافؤ الفرص في التعليم. إن تشجيع التسامح والفهم لهذه الفروق بين القيم المختلفة، هو في الواقع جانب أساسي من جوانب تطبيق الحق بالتعليم. وفي الواقع العملي، لن يترك هذا القانون لبعض العائلات المسلمة أي خيار سوى إخراج البنات من نظام التعليم الحكومي[39]. الفيلسوف الفرنسي جان بوبيرو Jean Baubérot ، يرى، أن النقاش حول الاسلام وتحريم الرموز الدينية في المجال العام أدى الى تضخم مبدأ الحيادية، إلى درجة تحليله كتحييد للمجال العام وليس حياد السلطة التي تحترم القواعد. وهو ما يصنف ضمن خانة "العلمانية الرادعة" المانعة للتعابير الدينية التي أباحها قانون 1905. حيث أعطى مكانة خاصة للأديان على الرغم من عدم اعترافه بأي ديانة، أي إن حرية المعتقد تكفلها الجمهورية الفرنسية للجميع[40].

على الرغم من غموض موقف الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون تجاه قضية الحجاب في فرنسا، إلا أن شخصيات بارزة في حكومة ايمانويل ماكرون كان لها مواقف معادية من الحجاب الإسلامي، وتميزت سنة 2019 بوجود عدة مشاريع لقوانين تستهدف حجاب المرأة المسلمة؛ نذكر منها: مشروع قانون 9 جويلية 2019 لضمان الحياد الديني للأشخاص المساهمين في الخدمة العامة للتعليم، تمت صياغة مشروع هذا القانون من قبل مجلس الشيوخ[41]. مشروع قانون 15 أكتوبر 2019 لحظر ارتداء ملابس البوركيني في حمامات السباحة المفتوحة، وحظر أي تمييز بين الجنسين فيما يتعلق بساعات العمل، تمت صياغة مشروع القانون هذا من قبل مجلس الشيوخ[42]. مشروع قانون 6 نوفمبر 2019 لحظر ارتداء الملابس أو الرموز التي تدل صراحة على الانتماء الديني في الرحلات المدرسية وأثناء الأنشطة المدرسية، تمت صياغة مشروع القانون هذا من قبل الجمعية الوطنية[43].

ثانيا: العلمانية الحازمة والرغبة في الحفاظ على الهوية الوطنية.

أصبحت الدولة العلمانية اليوم في موقف صعب أمام قضية التنوع والتعددية. إن التغاضي عن حقيقة الاختلاف هو اشكالية عميقة[44].وكما لاحظ علماء ما بعد الاستعمار، إن الفشل في الاعتراف بالاختلافات العرقية يعمل على تعزيز الهيمنة العرقية[45]. يمثل الحجاب علامة واضحة على أن نظرة فرنسا لنفسها ولدورها في العالم تتغير. نتيجة لهذا؛ لم يعد الحجاب مجرد رمز للاختلاف الديني، بل هو دليل على أن أصحاب الأصول الفرنسية لم يعودوا يحتكرون الهوية الفرنسية.[46]ووفقًا للباحثة الأنثروبولوجية "انجيليس راميريز" Angeles Ramirez، فإن الغرض من هذه التدابير (قانون حظر الحجاب)، هو: ((تأديب جميع الأشخاص الذين حددهم الخطاب السائد على أنهم مختلفون عن المجتمع الوطني))[47]. الأنثروبولوجي "طلال أسد" Talal Asad هو الآخر، لاحظ هذا المفهوم التأديبي للعلمانية؛ وقد أشار إلى أن العلمانية تستخدم بطرق متنوعة، فهي تشير –على حسبه- إلى ثلاث

---

[39] منظمة هيومن رايتس ووتش، "فرنسا: حظر الحجاب هو انتهاك للحرية الدينية"، أطلع عليه بتاريخ 24 جويلية 2020، على الموقع: https://www.hrw.org/ar/news/2004/02/26/227475

[40] ريتا فرج، "الجيل الثاني من الاوروبيين المسلمين: توليفات بين الدين والحداثة"، مرجع سابق.

[41] "Proposition de Loi, No.643", Senat, 9 July 2019,Available on: https://www.senat.fr/leg/ppl18-643.pdf, (Access date: 4 April 2020).

[42] "Proposition de Loi, No.54", Senat, 15 October 2019, Availble on: https://www.senat.fr/leg/ppl19-054.pdf, (Access date: 4 April 2020).

[43] "Proposition de Loi, No.2379", Assemblee Nationale, 6 November 2019, Availble on: http://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/textes/l15b2379_proposition-loi, (Access date: 4 April 2020).

[44] Olivier Roy and Robert Schuman, (March 2016), "Rethinking the Place of Religion in European Secularized Societies: the Need For More Open Societies, "The (re)construction and formatting of religions in the West through courts, social practices, public discourse and transnational institutions", European University Institute, p.1.

[45] Noura Ahmed, (April 2017), Unveiled: France's Inability to Accept Islam, A Thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, , Arizona State University, p.35.

[46]Joan W. Scott, "The Culture Veil: The Real Crisis of European Multiculturalism", available on: https://www.thenation.com/article/the-culture-veil/. (Access date: 20 July 2020)

[47] İrfan Kaya Ülger, Maribel Benitez, (June 2017), "Islamophobia In France, From Racism To "Neo-Populism"", Journal of Social Sciences Haziran, p.61.

آليات من السلطة على الأقل: 1- إن العلمانية هي إيديولوجيا تفصل تماما بين السياسة (المجال العام) والدين (المجال الخاص). 2- تمركز كل السلطات في يد دولة بيروقراطية باحتكار قائم على العنف. 3- "تؤدب" المواطنين بجعلهم يكسبون هويات علمانية و "ممارسات الذات".

تتوقع فرنسا من أولئك الذين يعيشون داخل حدودها، بما في ذلك المهاجرين، أن يتبنوا الهوية الفرنسية. وقد أكد ذلك الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، عندما تحدث ضد التعددية الثقافية خلال مقابلة مباشرة له على الهواء في مارس 2011: ((لا أريد مجتمعًا تتعايش فيه المجتمعات جنبًا إلى جنب ... لن ترحب فرنسا بالأشخاص الذين لا يوافقون على الانصهار في مجتمع واحد. لقد كنا مشغولين للغاية بهوية أولئك الذين وصلوا وليس بما يكفي بهوية الدولة التي قبلتهم))[48]. تعتمد فرنسا نموذج ما يُسمى سياسة الإنصهار Politique d'assimilation التي تهدف إلى تذويب ثقافات المهاجرين وأبنائهم في الثقافية الفرنسية، وبأقصى سرعة؛ فلكي يعترف المجتمع الفرنسي بالمهاجر وأبنائه، عليه التخلي عن ثقافته الأصلية لصالح الثقافة الفرنسية[49]. وقد كشف ناصر جابي الأستاذ في علم الإجتماع: ((أن السلطات الفرنسية لا تدمج المسلم في منظومتها، إلا إذا قبل الذوبان فيها شكلا ولغة ودينا))[50].

إن الهوية الفرنسية، تنظر إلى المواطنين من "أعلى إلى أسفل"، بمعنى أنه من المفترض أن هوية الدولة هي الهوية التي على الأفراد تبنيها، والتي تضم غياب أشكال التدين أو الدين، يحقق فيها المواطن معايير غربية (طريقة اللبس، طريقة الأكل، العادات والتقاليد، اللغة، الثقافة،...)، وهذا شكل من أشكال التمحور حول الذات الذي ينتهي إلى إمتصاص الآخر وإلغاء هويته، وبهذا المعنى، فإن الهوية الفرنسية تتوافق مسبقا مع هوية محددة في المجال العام (هوية الفرد الغربي)، تشكلت في إطار تاريخي محدد وهي غير قادرة على استيعاب هويات جديدة. فلكي يكون المرء فرنسيا يلزمه أن يكون غير مختلف عن الآخر، لأن الاختلاف إنكار للمبادئ الفرنسية سواء كان هذا الاختلاف قائما على الثقافة أو الدين أو العرق أو الجنس.

لا يجب فهم العلمانية الحازمة Strict secularism باعتبارها تراجع الدّولة عن الدّين، وكمقابل للدّين، أو كتنحية للدّين إلى المجال الخاص، بل باعتبارها، كما تطرح ذلك الباحثة صبا محمودSabah Mahmoud شكلا من أشكال تدقيق الدولة الحاد باستمرار، الذي ينص على ما هو الدين أو ما يجب أن يكونه، والذي يحدد مضمونه المناسب، وينشر ذاتيّات مُلازّمة، وأنساقا إيتيقيّة، وممارسات يومية[51]. إن خطة إيمانويل ماكرون"الإسلام الفرنسي" تندرج ضمن ذات الخانة، وهو تحديد ما يجب أن يكون عليه الإسلام أو ما يجب أن يكونه عليه المسلم الفرنسي. بالنسبة لبعض المسلمين، قد تبدو فكرة الإسلام الفرنسي التي أوجدتها الدولة وكأنها استمرار للسياسات التي يرونها كأدوات استيعاب تُعيق التعبير الديني، ويعتبرونها تدخلات غير مرغوب فيها تهدف للسيطرة عليهم، وينظر الغالبية منهم لها، كجزء لا يتجزأ من السياسة الإستعمارية لفرنسا politique musulmane de la France

الخاتمة:

قرار فرض الحظر على ارتداء الحجاب وغيره من السياسات الإقصائية الفرنسية المتبعة إزاء المسلمين هي انعكاس لموقف فرنسا المتشدد إزاء الدين بوجه عام. غالبًا ما يتم وضع القوانين التي تهدف إلى تنظيم الدلالات المرئية "للمرأة مسلمة" مثل الحجاب والنقاب والبرقع في المجال العام، كإجراءات تهدف لحماية الهوية العلمانية للدولة. لايوجد تعريف واحد للعلمانية، حيث فُرضّت عدة دلالات لهذا المفهوم منذ اختراعه.إن العلمانية وبحسب المبادئ التي أسس لها قانون 1905 لا تفسر لنا هذا القدر من السياسات المعادية بحق المسلمين والتي تهدف لمحاربة ثقافتهم وخصوصياتهم الدينية، فقانون 1905 ليس بأي حال من الأحوال معاديًا للدين. إن الجمهورية

[48] Susanna Mancini, (2012), "Patriarchy as the exclusive domain of the other: The veil controversy, false projection and cultural racism", Oxford University Press and New York University School of Law,p. 414.

[49] عبد الكريم بوفرة، (2008)، من قضايا الإسلام والإعلام في الغرب، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص48.

[50] عزت السيد أحمد، (2017)، انهيار أوهام فوبيا الإسلام: الأساطير المؤسسة للعدوان على الإسلام، تركيا: كيملك ياينلاري، ص42.

[51] صبا محمود، (2018)، الاختلاف الديني في عصر علماني: تقرير حول الأقليات، ترجمة كريم محمد، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ص3.

الفرنسية وبدواعي حماية النموذج العلماني للدولة، تتبع سياسة إقصائية وإدماجية تهدف لإزالة الأثر الإسلامي من المجال العام. يمكن القول أن العلمانية تحولت إلى نوع من "الهوية" ذات البُعد الواحد؛ والتي تتوافق مسبقا مع هوية محددة (هوية الرجل الأبيض)، وترفض إستيعاب هويات جديدة أو بديلة. وعلى الرغم من أن الاعتداءات الجسدية ضد الأفراد المسلمين وممتلكاتهم قد انخفضت بشكل كبير مقارنة بسنة 2015 و2016، إلا أن القوانين الفرنسية أصبحت أكثر قمعا من أي وقت مضى، نتيجةَ للدور الذي لعبته النخب الفرنسية في الدفع بالتفسير المُتطرف للعلمانية لأجل حجب هوية الأفراد المسلمين، والتي بات يُنظر إليها على أنها تدابير ضرورية لحفظ الأمن العام وإجراءات مُبررة لحماية هوية الدولة.

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

-بوفرة عبد الكريم، (2008)، من قضايا الإسلام والإعلام في الغرب، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

-بيضون خالد وآخرون، (ماي 2018)، مكافحة صناعة رهاب الإسلام: نحو استراتيجيات أكثر فعالية، مركز كارتر.

- تودوروف تزفيتان، (2008)، الخوف من البرابرة: ما وراء صدام الحضارات، ترجمة جان ماجد جبور، الإمارات العربية المتحدة: كلمة.

-التويجري عبد العزيز بن عثمان، (2008)، صورة الإسلام والمسلمين في السياسات التربوية والثقافية في أوروبا: إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والمانيا واسبانيا نموذجا، الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

-روا أوليفييه، (2016)، الإسلام والعلمانية، ترجمة صالح الأشمر، بيروت: دار الساقي.

-السيد عزت أحمد، (2017)، انهيار أوهام فوبيا الإسلام: الأساطير المؤسسة للعدوان على الإسلام، تركيا: كيملك يابنلاري.

-الشيخ ممدوح، (2011)، ما وراء الحرب الأوروبية على الحجاب والنقاب: الإسلام في مرمى نيران العلمانية الفرنسية، لبنان: مكتبة بيروت.

-كارلسون انجمار، (2003)، الإسلام وأوروبا: تعايش أم مجابهة، ترجمة سمير بوتاني، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

-كافانو ت. وليام، (2017)، كتاب أسطورة العنف الديني: الإيديولوجيا العلمانية وجذور الصراع الحديث، ترجمة أسامة غاوجي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

-كورو ت. أحمد، (2009)، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا، ترجمة ندى السيد، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

-محمود صبا، (2018)، الاختلاف الديني في عصر علماني: تقرير حول الأقليات، ترجمة كريم محمد، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

-هابرماس يورغن وآخرون، (2013)، قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

ب- التقارير:

-الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل، الدورة الثانية، جنيف، 5-16 ماي 2008. تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 حول فرنسا.

-الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة، البند 2 من جدول الأعمال المؤقت، تنفيذ قرار الجمعية العامة 251/60، المؤرخ 15 مارس 2006 المعنون، البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه، 25 مارس 2007.

جـ- الدوريات والملتقيات:
-أسد طلال، (صيف 2017)، "العلمانية الفرنسية والحجاب الإسلامي"، ترجمة هبة ناصر، مجلة الإستغراب.
-الأطرش ريم منصور، (2017)، "العلمانية"، مجلة أوراق دمشق، العدد الثالث، مركز دمشق للأبحاث والدراسات.
-حنفي ساري، (2018)، "المعيارية في دراسات الهجرة"، مركز نهوض للداراسات والنشر.
-زين الدين رشا، (شتاء 2016)، "تايلور وماكلور في "العلمانية وحرية الضمير": كيف ينبغي للدولة أن تتعامل مع القيم؟"، مجلة استغراب.
-عزام أمين، (خريف 2015)، "التكيف الإجتماعي والهوية العرقية لدى الشباب من أصول عربية مغاربية في فرنسا: حين يكون العنف استراتيجيا هوياتية"، مجلة عمران، العدد 14.
- عطية عاطف، (شتاء 2016)، "الغرب والآخر: منطق التداخل بين العلمنة والهيمنة"، مجلة الإستغراب.
-غريزون لوران ، (شتاء 2016)، "حكاية العلمانية: الجذور التاريخية والتحديات"، ترجمة منار درويش، مجلة الإستغراب.
-فاخوري عامر، (سبتمبر 2014)، "حظر الرموز الدينية في فرنسا: بين مطرقة العلمانية ومبادئ حقوق الإنسان"، العدد3، المجلد 20.
-نابت عبد النور، (2012)، "الإسلام واللائكية في الخطاب الفلسفي الفرنسي المعاصر"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8.

د- المواقع الإلكترونية:
- فرج ريتا، "الجيل الثاني من الاوروبيين المسلمين: توليفات بين الدين والحداثة"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، أطلع عليه على الموقع: https://2u.pw/WOQe0
-العلاقات بين الدين والدولة، الكراسات الأساسية لبناء الدستور، المؤسسة الدولية للديموقراطية والإنتخابات، سبتمبر 2014، أطلع عليه بتاريخ 20 جويلية 2020، على الموقعhttps://2u.pw/MSLKj
- منظمة هيومن رايتس ووتش، "فرنسا: حظر الحجاب هو انتهاك للحرية الدينية"، أطلع عليه بتاريخ 24 جويلية 2020، على الموقعhttps://www.hrw.org/ar/news/2004/02/26/227475 :

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Ahmed Noura,(April 2017), Unveiled: France's Inability to Accept Islam, A Thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, , Arizona State University.
-Beydoun Khaled A, "Islamophobia: Toward a Legal Definition And Feamework", Columbia Law Review,Available on: https://columbialawreview.org/content/islamophobia-toward-a-legal-definition-and-framework, (Access date 5 July 2020)
-Kaya Ülger İrfan, Maribel Benitez, (June 2017),"Islamophobia In France, From Racism To "Neo-Populism"", Journal of Social Sciences Haziran .
-Nirenberg Sarah, (2012)"The Resurgence of Secularism: Hostility Towards Religion in The United States and France", Washington University Jurisprudence Review, Volume 5, Issue1.
-Mancini Susanna, (2012), "Patriarchy as the exclusive domain of the other: The veil controversy, false projection and cultural racism", Oxford University Press and New York University School of Law.
- Roy Olivier and Schuman Robert, (March 2016), "Rethinking the Place of Religion in European Secularized Societies: the Need For More Open Societies, "The (re)construction and formatting of religions in the West through courts, social practices, public discourse and transnational institutions", European University Institute.
-Vauchez Stéphanie Hennette, (June 2017), "Is French laïcité Still Liberal? The Republican Project under Pressure (2004–15)", Human Rights Law Review, Volume 17, Issue 2.
-Weil Patrick, "Why The French Laicité Is Liberal?",Cardozo Law Review,Vol. 30, Available on: http://www.patrick-weil.fr/cgi-sys/suspendedpage.cgi, (Access date: 18June 2020).

-W. Scott Joan, "The Culture Veil: The Real Crisis of European Multiculturalism", Available on : https://www.thenation.com/article/the-culture-veil, (Acces date: 20July 2020)
-the Need For More Open Societies, "The (re)construction and formatting of religions in the West through courts, social practices, public discourse and transnational institutions", European University Institute, March 2016.